مركز المنبر
للدراسات والتنمية المستدامة
ALMANBAR CENTER FOR STUDIES
AND SUSTAINABLE DEVELOPMENT

الانتخابات النيابية العراقية المقبلة : التحديات والسيناريوهات

الندوة الحوارية

عن المركز

مركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة، مركز مستقلٌّ، مقرّه الرئيس في بغداد. رؤيته الرئيسة تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام – فضلاً عن قضايا أخرى – ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا تهمّ الشأن السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، والثقافي.

لا تعبر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز وانما تعبر عن رأي كتابها

حقوق النشر محفوظة لمركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة

https://www.almanbar.org

info@almanbar.org

009647816776709

الانتخابات النيابية العراقية المقبلة : التحديات والسيناريوهات

تقرير من إعداد قسم التحرير والنشر في مركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة

نظّم مركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة في العاشر من مايس 2025 ندوة حوارية تحت عنوان "الانتخابات النيابية العراقية المقبلة : التحديات والسيناريوهات"، شارك فيها نخبة من السياسيين والباحثين والأكاديميين.

أدار الندوة الأستاذ إبراهيم العبادي، وحاضر فيها الخبير الدولي في شؤون الانتخابات القاضي قاسم العبودي الذي قدم رؤية واقعية عن مسار التجربة الانتخابية في العراق بعد 2003، وطرح أفكار وتوقعات عن راهن ومستقبل التجربة الديمقراطية في العراق، حيث دارت حولها نقاشات معمقة من قبل ضيوف الندوة.

في تقديمه للندوة ، أشار الأستاذ العبادي إلى أنه منذ انطلاق التجربة الديمقراطية في العراق بعد العام 2003 كانت كل دورة انتخابية تشوبها شوائب كثيرة مما جعل الناس لا تثق كثيراً بجدوى الديمقراطية لإنقاذ البلد وتمكينه من تجاوز مخلفات الحكم الديكتاتوري وإرثه السيء.

وأعرب العبادي عن قناعته بأن "الديمقراطية لن تكون ناجحة بدون وجود ساسة يؤمنون حقاً بالديمقراطية ويتسلحون بها كقناعة وكممارسة في الحياة السياسية"، وأضاف بأن "كل التجارب الديمقراطية الناشئة، بما في ذلك التجربة العراقية، عانت من مشكلات جمّة و أولها ان الطبقة السياسية غير ديمقراطية حيث تنظر للديمقراطية على أنها مجرد سلّم للوصول الى السلطة وليس كثقافة ونهج لإدارة الدولة والتداول السلمي للسلطة".

وختم تقديمه بالقول: لقد قدم الشعب العراقي تضحيات كبيرة من اجل إنجاح التجربة الديمقراطية والسؤال الجوهري المطروح راهناً هو: هل ستُعيد الطبقة السياسية، في الانتخابات القادمة، ذات الأخطاء ام أنها سوف تستفيد من دروس الماضي وتعمل على إنضاج التجربة العراقية وجعلها أنموذجاً ناجحاً؟".

تحدث بعدها القاضي قاسم العبودي بإستفاضة عن رؤيته لواقع وآفاق التجربة الإنتخابية في العراق إنطلاقاً من تجربته في مراقبة العشرات من الانتخابات في مختلف بلدان العالم على مدى أكثر من 20 عاماً، فضلاً عن ما قدمه من مؤلفات ودراسات في هذا المجال.

استهل القاضي العبودي محاضرته بعرض موجز لقصة قصيرة لكاتب الماني ذات دلالات رمزية عنوانها "إختراع لغة" تتحدث عن أسير في الحرب العالمية الثانية ادّعى أمام حارس ألماني أنه يعرف اللغة الفارسية، حيث طلب منه الأخير تعليمه هذه اللغة في مقابل إعفاءه من الأشغال الشاقة للأسرى ونقله للعمل في المطبخ. ولأن الأسير لم يكن يعرف أصلاً اللغة الفارسية

فقد اخترع أبجدية وقاموس لا صلة له باللغة الفارسية وقواعدها وشرع بتعليم الحارس اللغة التي اخترعها خياله حتى أصبحا يتحدثان بها معاً كما لو أنها لغة واقعية وليست افتراضية.

وقال العبودي أن ما يدور في الأوساط العراقية منذ فترة من نقد وتساؤلات وتحليلات حول النُظم الانتخابية وأي نظام منها أقرب لروح الديمقراطية أو يصلح للعراق، كل هذا السجال والنقاش المتواصل في ساحتنا لا يمت للواقع بصلة بل هو أشبه ما يكون باللغة التي اخترعها أسير الحرب العالمية الثانية، فنحن عندما نتحدث عن النُظم الإنتخابية ونربطها بالدستور كأننا نخترع لغة جديدة غير موجودة على أرض الواقع ولكننا نصدقها ونجادل بشأنها!.

وأضاف: لقد التقيت بالعديد من مُصممي النُظم الانتخابية وخبراء التقنيات الانتخابية في مختلف بلدان العالم التي شاركت في الإشراف على انتخاباتها، ولم أسمع أو أبصر مثل الذي يتم التحدث عنه في العراق عن نظم انتخابية مرتبطة بالدستور وهي ليست كذلك أبداً، فالحقيقة التي تغيب، للأسف، عن الكثيرين هي أنه ليس هناك نظام انتخابي دستوري في أي بلد من بلدان العالم"، موضحاً أن "النُظم الانتخابية إنما تنبثق أصلاً وفقاً لحاجات أو ضرورات يمليها الواقع السياسي والإجتماعي لكل بلد، بمعنى أن الواقع هو الذي يفرز تجربته الانتخابية، أما الأفكار والتنظيرات التي تُطرح عن الديمقراطية والإنتخابات فهي في الغالب لاوجود لها على أرض الواقع، وهذا ما ينطبق حتى على البلدان العريقة في تجاربها الانتخابية، فمثلا لا نجد في النظم الانتخابية في فرنسا أو في أميركا تجسيداً للأفكار التي طرحها جان جاك روسو وسواه من مفكري عصر التنوير، فالآباء المؤسسون للتجارب الديمقراطية في الغرب صاغوا نُظماً انتخابية وفقاً لمتطلبات الواقع في بلدانهم، وبما ينسجم مع ثقافتهم وتقاليدهم ويحقق لهم الاستقرار الذي ينشدونه، فلا يوجد نظام انتخابي يمكن إعتباره هو الأفضل او الأكثر عدالةً من سواه، وإنما لكل مجتمع نظامه الإنتخابي الذي يلبي حاجاته ويحقق له الاستقرار السياسي، ولذلك أقول أن تجربتنا الديمقراطية الوليدة بعد العام 2003 ينبغي أن تتسق مع منظومتنا القيمية وتقاليدنا وثقافتنا الاجتماعية فضلاً عن مراعاة عامليّ الزمان والمكان، وكذلك هو الحال بالنسبة للنظام الإنتخابي الذي نريده ان يتناسب مع طبيعة المجتمع العراقي المتسِّم بالتعددية والتنوع الطائفي والقبلي وبما يكفل تمثيلاً أوسع وأكثر إنصافاً للأطياف الاجتماعية والسياسية، ويمكن تغييره حينما تحدث تغيّرات إجتماعية وثقافية تعكس نفسها بمرور الزمن على المشهد السياسي، ومن ثم نحتاج إلى نظام إنتخابي جديد يواكب المستجدات".

ورأى القاضي العبودي أن "الانتخابات بشكل عام وفي مختلف بلدان العالم لا تعكس بالضرورة توجهات الواقع الشعبي ولا تعكس دوماً مزاج وإرادة الجمهور، فهي في الحقيقة مثل لُعبة يجيدها الفريق المحترف الأكثر تنظيماً ويتفوق فيها على الفريق

الآخر الأقل حرفية حتى لو كان أقوى منه على أرض الواقع، كما يحدث في عالم الرياضة، ورغم ذلك تبقى الأنظمة الديمقراطية هي أقل أنظمة الحكم سوءاً بحسب تعبير تشرشل".

تناول العبودي بعدها مسار التجربة الانتخابية في العراق والمساعدات التي قدمتها الأمم المتحدة على هذا الصعيد، معتبراً أن أهم مشكلة تواجهها الانتخابات العراقية هي العلاقة الزبائنية بين المُرشّح والناخب، وهيمنة سلطة المال والنفوذ على الانتخابات، وهذا مما ينتج فائزين دائمين مع كل دورة انتخابية ليس لهم بالضرورة قاعدة شعبية عريضة".

واعتبر العبودي أن "كلفة الناخب العراقي هي الأعلى عالمياً، فهنالك أموال طائلة تُنفق على العملية الانتخابية بما في ذلك التعاقد مع شركات عالمية تستخدم تقنيات حديثة في عملية الإقتراع واحتساب النتائج"، مشيراً إلى أن التكلفة المادية العالية للإقتراع الألكتروني وعدم فهم غالبية الناس لآلياته جعل العديد من دول العالم تعود إلى التصويت العادي "الذي يكفل بدوره مزيداً من الشفافية في مراقبة الإقتراع".

ولفت العبودي إلى أن الأجهزة والتقنيات التي تم إستخدامها في الانتخابات العراقية عام 2021 هي ذاتها التي أُستخدمت في الانتخابات الروسية عند مشاركته في مراقبتها وأسفرت عن فوز الرئيس فلادمير بوتين عن استحقاق حيث اتسمت عملية الاقتراع بالشفافية، مستعبداً حدوث تزوير في الانتخابات العراقية لعام 2021 كما تردّد حينها في وسائل الإعلام، "ولكن ربما حدث تلاعب في احتساب الأصوات عند إغلاق بعض الصناديق التي وردت شكاوى حول نتائجها".

وعن توقعاته للإنتخابات النيابية القادمة في العراق، قال العبودي: " سوف تفرز الانتخابات المقبلة صعود قوى سياسية جديدة أهمها تيار الفراتيّن، الذي يتزعمه رئيس الوزراء محمد شياع السوداني، حيث من المرجّح أن يحصل على أكبر عدد من المقاعد في المناطق ذات الأغلبية الشيعية سيما في العاصمة بغداد"، موضحاً أن "الجمهور الأوسع هو الجمهوري الرمادي والذي سيكون هو جمهور السوداني، فالناخب العراقي ذو مزاج غير مستقر وقد يقرر المشاركة في اللحظة الأخيرة، وكلما ارتفعت نسبة المشاركة في الانتخابات ستضعف فرص الأحزاب التقليدية فيما تزداد فرص الأحزاب الجديدة وكذلك الحال بالنسبة للأحزاب المتوسطة".

وخلص العبودي للقول بأن الهدف الأهم للإنتخابات في العراق، كما في بلدان العالم الأخرى، هو تحقيق الاستقرار السياسي، وعندما يتشكل لدينا برلمان قوي فسوف تنتج عنه حكومة قوية وهذا ما يأمله الجمهور العراقي من الانتخابات المقبلة".

جدير بالذكر أن الندوة شهدت مداخلات ونقاشات معمقة من قبل الحضور الذين أجمعوا على أهمية المشاركة الشعبية الواسعة في الانتخابات المقبلة لِما لذلك من دور أساسي في إثراء التجربة الديمقراطية العراقية ورسم مستقبل سياسي جديد للبلاد.

***